اجتماع مجلس أمناء الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة

مساهمة الجمهورية التونسية

حول التجديد والابتكار

وزارة تكنولوجيات الإتصال

Ministère des technologies
De la communication

الإطار العام: دور الوزارة في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030

يندرج محور التجديد والتكنولوجيا في صلب مهام وزارة تكنولوجيات الاتصال بالجمهورية التونسية، متماشيا بذلك مع خطة التنمية المستدامة 2030، حيث تتولى وزارة تكنولوجيات الاتصال :

- اقتراح السياسة العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والسهر على تنفيذها بهدف مزيد دعم دور القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،
- وضع البرامج والإجراءات الرامية إلى تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعمه.
- وضع الإستراتيجية الوطنية للقطاع والسهر على متابعة تنفيذها، من خلال:
  - رصد التطورات في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال واعداد الخطط الملائمة بهدف تأمين اليقظة التكنولوجية ومواكبة التحولات واستغلال الفرص التي تتيحها، وذلك من قبل مختلف الأطراف المعنية ،
  - تحديد الخيارات الكبرى والتوجهات المرحلية الكفيلة بإنجاز سياسة الدولة في المجال ومتابعتها طبقا للمؤشرات والمعايير والمواصفات التي يتم وضعها في الغرض،
  - العمل على تأمين سلامة المنظومات والشبكات والمعلومات والفضاء السيبراني،
  - ضبط البرامج والمشاريع التي يتعين إنجازها في إطار المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية واقتراح التدابير المصاحبة لها،
  - السهر على استمرارية الخدمات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وضمان جودتها.

المخطط الوطني الاستراتيجي: أهم المحاور

- حوكمة ومراجعة الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للقطاع
- الإدماج الاجتماعي (الرقمي والمالي)
- تطوير البنية التحتية للاتصالات وقدرتها على الإيواء
- التحول الرقمي للإدارة
- الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الالكترونية
- استغلال المعطيات واليقظة التكنولوجية
- تدعيم القدرات في المجال الرقمي
- تونس، أرض للرقمنة والتجديد

الرقمنة: البنية التحتية الملائمة، والأطر القانونية والتنظيمية

تواصل الحكومة حرصها على :

- دعم قطاع الرقمنة باعتباره قاطرة نحو التطور والنمو الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية بما من شانه أن يعزز في فرص الاستثمار ودعم القدرة التشغيلية وخلق الديناميكية اعتمادا على منوال اقتصادي جديد يقوم على الابتكار والتجديد وبعقلية مغايرة للمنوال الكلاسيكي.

- المراهنة على القطاع الرقمي كأولوية من شانه أن يعيد الأمل لشبابنا لتحفيزه على تطوير قدراته ومهاراته والمضي قدما لخلق الثروة والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة بما يساهم في تطور النسيج الاقتصادي للبلاد وإشعاعها على المستوى الدولي في مجال التكنولوجيات الحديثة.

- وتماشيا مع متطلبات قطاع تكنولوجيات الاتصال الذي يتعارض مع الإجراءات الكلاسيكية المعتمدة في مسار الصفقات العمومية تعمل الوزارة مع كافة الأطراف المتدخلة على تطوير منظومة الشراءات الجديدة لاعطاءها أكثر مرونة وفاعلية بما يساهم في تسريع نسق انجاز مشاريع التحول الرقمي.

الرقمنة: البنية التحتية الملائمة، والأطر القانونية والتنظيمية

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي ترتكز أساسا على:

- الإدماج الرقمي : من خلال مواصلة تطوير البنية التحتية وتعميم خدمات الانترنات ذات التدفق العالي في مختلف الجهات عبر برنامج Gov Tech الذي يهدف إلى تقليص الهوة الرقمية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات. وللإشارة فان هذا البرنامج يسجل حاليا تقدما هاما على مستوى التنفيذ وذلك بالشراكة مع وزارة التربية، وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الوظيفة العمومية، حيث سيمكّن من تيسير النفاذ لخدمات التغطية الاجتماعية وبعث وتطوير تقريبا 69 دور خدمات رقمية في الجهات إضافة إلى ربط 2500 مؤسسة تربوية بشبكة الانترنات عالية التدفق. ويعتبر هذا البرنامج من أهم المشاريع التي تشتغل عليها الوزارة لانّ الاستثمار في الرأس المال البشري هو استثمار في حاضر بلادنا ومستقبلها.

- الإدماج المالي: هذا ويتّم حاليا العمل على مشروع إحداث البنك البريدي الذي يمثل آلية ناجعة نحو التعجيل بتحقيق الإدماج المالي بمختلف جهات الجمهورية وتقريب الخدمات للمواطن باعتبار رصيد الثقة التي تحضى بها هذه المؤسسة الوطنية العريقة لدى عموم التونسيين وتواجدها على كامل تراب الجمهورية بأكثر من 1050 مكتب بريد إضافة إلى العمل على تركيز مؤسسات للدفع الالكتروني مع مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات والتشجيع على التجارة الالكترونية وتطوير خدمات الدفع عبر الهاتف الجوال.

الرقمنة: البنية التحتية الملائمة، والأطر التنظيمية

ولتحقيق هذه الأهداف تم وضع إستراتيجية وطنية للتحول الرقمي ترتكز أساسا على:

- تعزيز تموقع تونس كأرض للرقمنة والتجديد من خلال تطوير برنامج تونس الذكية ومواصلة العمل على التعريف بتونس كوجهة للاستثمار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتدعيم منظومة التجديد والتشجيع على المبادرة الخاصة وذلك من خلال العمل على تموقع تونس في مجال استخدام التكنولوجيات الحديثة على غرار خدمات الجيل الخامس، الذكاء الاصطناعي، انترنات الأشياء، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية: القيام بالتجارب التقنية المتعلقة بسرعة النفاذ، القيام بمشاريع نموذجية في بعض المناطق مع إتاحة الفرصة بصفة مجانية إلى مختلف الفاعلين في القطاع من مؤسسات ناشئة، ومخابر البحث والتطوير، والجامعات لوضع تطبيقات أو منظومات تعتمد على تقنية الجيل الخامس. ومن المؤمل أن يتم إطلاق خدمات الجيل الخامس في بلادنا مع موفى سنة 2022

- موائمة سياسية التكوين والتشغيل مع حاجيات قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال وإعادة تأهيل الكفاءات حسب متطلبات سوق الشغل المتغيير وطنيا ودوليا حيث تعمل الوزارة في إطار مبادرة تونس الذكية وتونس الناشئة على وضع برامج تطوير الكفاءات المختصة في مجال تكنولوجيات الاتصال وذلك سواء من خلال تطوير التكوين على المستوى الجامعي والأكاديمي بمختلف مراحله في مجال العلوم والتكنولوجيا أو من خلال دعم المبادرات الخاصة بالتكوين التكميلي وإعادة التأهيل في مجال البرمجيات أو تكنولوجيات الاتصال بصفة عامة وذلك عن طريق التعاون مع منظمات المجتمع المدني أو من خلال تيسير خلق المؤسسات الناشئة في مجال التكوين وتكنولوجيات التكوين

التجديد والتحفيز على الابتكار: برنامج تونس الناشئة

برنامج المؤسسات الناشئة يندرج ضمن المخطط الوطني الإستراتيجي -تونس الرقمية 2020- – Digital Tunisia وهو برنامج متواصل حتى ضمن الإستراتيجية الوطنية للتحوّل الرقمي (2021-2025). يهدف إلى دفع التجديد وتطوير المنوال الاقتصادي لجعل بلادنا منصة إقليمية لاستقطاب المؤسسات الناشئة في إفريقيا والعالم

- **الأهداف المباشرة:**

تمكين المؤسسات الناشئة التونسية من النجاح على المستويين الإقليمي والعالمي.
جعل تونس قطبا جامعا للمؤسسات المجددة عبر جذب الباعثين والشركات من إفريقيا وحوض المتوسط للإنتصاب في تونس.
جعل تونس رائدة في مجال التجديد

- **الأهداف الإستراتيجية:**

خلق مواطن شغل ذات قيمة مضافة عالية لفائدة التونسيين أصحاب الشهائد.
تطوير مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي وخصوصا في الناتج الداخلي الخام.
تحسين صورة تونس وإعادة وتدعيم ثقة المستثمرين الأجانب في الموقع التونسي
إحياء الأمل لدى الشباب والتصدي لهجرة العقول وخلق الثروة.

- **الأهداف النوعية والكميّة:**

إنشاء 1000 مؤسسة ناشئة بمعدّل 200 مؤسسة ناشئة كل سنة
إحداث 10000 موطن شغل،
تحقيق 1 مليار دينار كرقم معاملات تراكمي،
النجاح في بعث مؤسسة ناشئة تونسية عملاقة وذات بعد عالمي ((LICORNE،

مكوّنات البرنامج: ثلاث ركائز- Piliers- رئيسية مدعومة بأربع ر افعات-(enablers)– catalyseurs

الركائز أو المحاور الأساسية لبرنامج تونس الناشئة:

- **StartupAct** إطار قانوني لتشجيع التجديد والإبتكار والإبداع شامل لكل القطاعات والمجالات لتحفيز المؤسسات الناشئة المحدثة في تونس أو التي تنتصب بها. يرتكز قانون المؤسسات الناشئة على علامة تميز واستحقاق علامة المؤسسة الناشئة Label Startup تمكن من الإنتفاع بجملة من التشجيعات والتحفيزات موجهة للمؤسسات الناشئة، لبَاعيثها وللمستثمرين فيها. وعلى إجراءات إدارية مرقمنة من خلال إعتماد مسار إجرائي يمر وجوبا وحصريا عبر البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئةPortail électronique des Startups بوصفها قانونا المخاطب الوحيد للمؤسسات الناشئة بالنسبة للإجراءات الإدارية الخاصة بها.
- **STARTUP INVEST** تركيز منظومة جديدة ومتخصصة للاستثمار في المؤسسات الناشئة من خلال بعث صندوق صناديقFonds De Fonds تسمح بتكوين وانشاء صناديق مختّصة للإستثمار في المؤسسات الناشئة Fonds d'Investissement spécialisés-FIS تغطي المراحل الأساسية لحياة المؤسسة الناشئة Fonds Seed Stage-Fonds Early Stage-Fonds Late Stage وعلى حاضنة لشركات التصرف علاوة على صندوق للضمان
- **STARTUP EMPOWER**إطار جديد للمرافقة من أجل دعم المؤسسات الناشئة مباشرة وتطوير هياكل وبرامج الإحاطة بها. يرتكز هذا الإطار على اليات لتمويل المؤسسات الناشئة وهياكل المرافقة وعلى اليات للتنشيط ولربط الصلة ببقية بيئات المؤسسات الناشئة الرائدة في العالم. آليتان تهمان المؤسسة الناشئة: منحة إعداد وتطوير نماذج المنتجات وتجسيم الفكرة في مراحل النشوء ومنحة الشروع في الإستثمار والتسويق، وآليتان موجهتان إلى الحاضنات ((incubateursومراكز التسريع في إنجاز الاستثمار (:(accélérateurs منحة تحفيزية لفائدة الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الإستثمار التي تنجح في مرافقة مشروع يتوّج بالحصول على علامة المؤسسة الناشئة Label Startup، ومنحة لتطوير وتحسين جودة الخدمات المقدمة من قبل الحاضنات ومراكز التسريع في إنجاز الإستثمار.

مكوّنات البرنامج: ثلاث ركائز- Piliers- رئيسية مدعومة بأربع ر افعات-(enablers)– catalyseurs

الر افعات- (enablers)– catalyseursلبرنامج تونس الناشئة:

- **TALENT POOL** لجعل تونس خزانا للكفاءات بالنسبة للمؤسسات الناشئة والإقتصاد الجديد فريدا في المنطقة عبر تصور وتفعيل برامج من أجل تعليم البرمجة الألكترونية في اللغات والميادين الأكثر تطورا و ودعم إلتحاق صفوة الشباب بأحسن المدارس والجامعات في العالم

- **ACCESS TO THE MARKET** تصور وتفعيل برامج للولوج إلى الأسواق عالميا واقليميا بالنسبة للمؤسسات الناشئة والشركات التكنولوجية علاوة عل التسويق الجيد لتونس وللشركات التونسية في الإقتصاد الجديد.

- **INNOVATION CLUSTERS** تحديد الإختصاصات التكنولوجية ذات القدرة العالية أين يمكن لتونس أن تتموقع على الصعيدين العالمي و الأقليمي وتصور وتجسيد برامج عنقودية ((clustersذات الصلة، خارج العاصمة إن أمكن

- **ANCRAGE – INCLUSION** توفير أماكن ملائمة قصد ترسيخ بيئة المؤسسات الناشئة والتجديد في كل المناطق الداخلية وإيجاد ديناميكية جامعة ومدمجة مع إعادة هيكلة الكيانات الموجودة ((technopoles & cyberparks

مشروع "The Dot"

- تعمل الوزارة على وضع إطار تشريعي ملائم يمكن الإدارة التونسية من الاستفادة من الحلول التكنولوجية والتطبيقات المجددة للمؤسسات الناشئة بصفة خاصة والقطاع الخاص بصفة عامة وذلك في إطار مواصلة مجهودات الوزارة للتشجيع على الاستثمار والمبادرة الخاصة والابتكار.

- يتواصل العمل حاليا على إطلاق مشروع "The Dot" وذلك في إطار شراكة بين القطاع العام والخاص (وحدة تونس الذكية، مؤسسة تونس للتنمية، وكالة التعاون الألمانية، Expertise France, EU Innovi) ويهدف هذا المشروع إلى خلق ديناميكية للابتكار والتجديد وبعث المؤسسات الناشئة في كافة الجهات وذلك عبر تجميع مختلف البرامج والخدمات الموجهة للشباب وباعثي المؤسسات الناشئة والفاعلين في القطاع الرقمي في فضاء موحّد حيث سيسمح هذا الفضاء الذي يمتد على مساحة 2900 متر مربع في المرحلة الأولى من إنجازه، بإيواء 100 مؤسسة ناشئة (مع طاقة استيعاب500 شخص). وسيمكن هذا المشروع من تنمية الكفاءات ودعم القدرة التشغيلية و التسريع في التحول الرقمي وخلق بيئة مشجعة على الابتكار و تسهيل الاستثمار والانفتاح على الأسواق العالمية.

تونس على المستوى الدولي في مؤشرات الابتكاروالتكنولوجيا الرقمية والاستثمار

- المرتبة الأولى مغاربيا و3 إفريقيا في مؤشر الابتكار، وذلك حسب التقرير الذي نشرته المنظمة العالمية للملكية الفكرية لسنة 2020.
- المرتبة الأولى في منطقة إفريقيا والشرق الأوسط، والمرتبة 23 من ضمن ثلاثين دولة متقدمة في مجال التكنولوجيا الرقمية، وفق مؤشر الجاذبية الذي أعلنت عنه شبكة "المؤسسات الناشئة بلا حدود" لسنة 2020.
- حصول برنامج المؤسسات الناشئة على جائزة أفضل برنامج في صنف البيئة الملائمة للاستثمار خلال "منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات" الذي انتظم في شهر سبتمبر 2020 بمبادرة من الاتحاد الدولي للاتصالات.

شكرا على اهتمامكم